سجون النساء في العراق تغص بآلاف النزيلات ولا حلول سريعة بالأفق

سجلت السجون العراقية خلال الفترة الأخيرة تزايداً ضخماً من حيث عدد المعتلقين والمعتقلات.

وكشف المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق مؤخراً عن عدد السجينات من الجنسيات العراقية والعربية والأجنبية اللواتي تحتجزهم السلطات العراقية داخل سجونها، مبينا أن:"عددهم 3 آلاف سجينة"، فيما أوضح أن:"معظم القضايا المدانة بها تلك النساء تتنوع بين القضايا الجنائية والإرهابية.

وذكر رئيس المركز (منظمة مجتمع مدني) فاضل الغراوي، في بيان تلقته "المطلع"، الإثنين، أن:"الأسباب التي تؤدي إلى انحراف السلوك الإجرامي لدى النساء هي التفكك الأسري، و وجود انحراف داخل الأسرة، لا سيما الذين يمثلون القدوة بالنسبة للإناث، وانخفاض المستوى الاقتصادي، ورفقاء السوء، والمستوى التعليمي، ووقت الفراغ، وضعف الوازع الديني، والاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي".

وقدم المركز في وقت لاحق إحصاء رسمي جاء فيه العراق بالمرتبة "81 عالمياً" من حيث اكتظاظ السجون، وفي إبريل/ نيسان الماضي أعلن وزير العدل العراقي "خالد شواني" أنهم "عازمون على تقليل نسبة

الاكتظاظ في السجون إلى 200 بالمائة من خلال طريق فتح سجون جديدة".

وأوضحت الناشطة العراقية "نور عمران"، أن: "سجون النساء، وتحديداً في العاصمة بغداد، تغصّ بالسجينات، ووصلت بعض السجون إلى تحمل نحو أربعة أضعاف الطاقة الاستيعابية من السجينات والنزيلات"، مؤكدة لمصدر سياسي تابعته "المطلع"، أنّ:"أقل الجرائم هي الإرهابية، لكن أكثرها مرتبطة بالمخدرات والتسول والمشاجرات والعنف الأسري".

ولفتت عمران إلى أنها:"بالرغم من أن إدارة سجون النساء بيد النساء حصراً، لكن لا تخلو هذه السجون من الانتهاكات لحقوق الإنسان، كما أن هناك نقصاً كبيراً في أعداد الباحثات في مجالات المجتمع والصحة النفسية"، معتبرة أن "كثيراً من السجينات يعانين أمراضاً نفسية وجسدية، وبعضهن ممن يخرجن بعد انتهاء فترات المحكومية، يروين الكثير من المشاكل في التعامل وتردي الاهتمام الصحي، وصعوبة الحصول على بعض المستلزمات النسائية".

ومن جانبه، قال عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي، "محمد عنوز"، إن: "اكتظاظ السجون في العراق بات أمراً واضحاً، ويحتاج إلى مراجعة قانونية وإصلاحية حقيقية، والأمر يشمل سجون النساء أيضاً، إذ لا بد من وضع حلولٍ لهذه المشكلة"، موضحاً لمصدر سياسي أن "من أكثر الدوافع للمطالبة بمشروع قانون العفو العام هو الاكتظاظ داخل السجون".

مضيفاً أن:"اكتظاظ السجون يؤدي إلى انتشار الأمراض وزيادة الإنفاق الحكومي على هذه السجون، مع العلم أن الحلول يمكن أن تكون أبسط بكثير، من خلال العفو العام"، مستكملاً حديثه بأن: "التفكير بزيادة أعداد السجون أو توسيع السجون الحالية لا يحل الأزمة، لأننا نريد أن نصل إلى نتائج جيدة، وتساعد المجتمع العراقي على إنهاء معاناتهم".

وتشهد السجون الخاصة بالنساء في العراق زخماً كبيراً في أعداد السجينات، بالشكل الذي يفوق ضعف الطاقة الاستيعابية المقررة، الأمر الذي تصفه منظمات مدنية وحقوقية أنه"انتهاكاً لحقوق الإنسان".

وأقرت وزارة العدل في وقتٍ سابق بأن:"نسبة الاكتظاظ بالسجون تصل إلى 300 في المائة".

وفي مايو/ أيار العام الماضي، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل "كامل أمين"، إن: "السجون العراقية كافة تشهد حالة من الزخم في أعداد المسجونين، وأن في العراق نحو "2100 " سجينة، موزعات

بين جرائم جنائية وإرهابية، بينهن بضع مئات يحملن جنسيات أجنبية، وأن الحكومة العراقية، متمثلة بوزارة العدل، تحرص بشكل مستمر على تقديم الخدمات للأطفال، مع وجود خطط مستقبلية لزيادة الطاقة الاستيعابية لسجون النساء، لأجل تخفيف حالة الزخم".

وفي تقرير سابق للجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب العراقي، جرت الإشارة إلى أن:"كل سجين يكلف الدولة يومياً عشرة آلاف دينار على الأقل، وبهذا ينفق العراق "220" مليار دينار سنوياً على نزلاء السجون".

وكان المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب قد كشف في تقرير له، في أواخر العام الماضي، عن:"احتجاز السلطات الحكومية عشرات آلاف المعتقلين لأسباب سياسية أو كيدية وسط ظروف غير إنسانية، في زنازين مكتظة وغير مهيأة صحياً منذ سنوات عديدة".

وأشار إلى أنّ:"درجات الحرارة والرطوبة عالية في أماكن احتجاز هؤلاء، الأمر الذي يؤثّر مباشرةً في صحتهم".

وتجدر الإشارة إلى أنّ:"ملف السجناء داخل العراق يعدّ من "الملفات المعقّدة"، ولا سيّما مع الاكتظاظ والانتهاكات والخروقات المختلفة، من بينها إدخال الممنوعات.

و كذلك لا تتوافر بيانات رسمية خاصة بعدد السجناء في البلد، غير أنّ أرقاماً متضاربة تبيّن أنّها تقترب من "100 ألف" سجين.